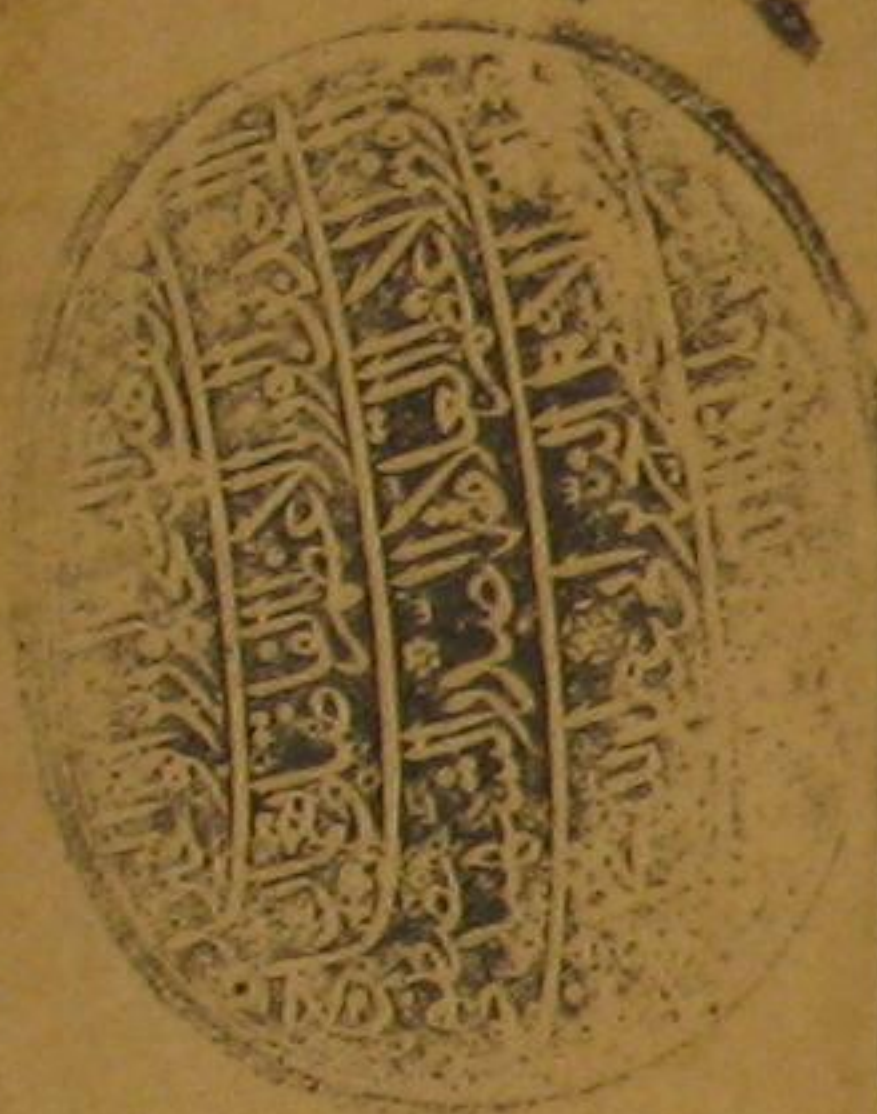








كتاب النكاح هو عقد موضوع للملك المستحق اي
 حل استمتاع الرجل من المرأة فالعقد ربط اجزاء النفس
 اي الايجاب والقبول شرعاً لكن من اريد بالعقد
 المحصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب
 والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع
 يعتبر الايجاب والقبول لانهما اركان عقد النكاح لا امراً
 خارجية كالشرائط ومحمداً وقد ذكرت في شرح التنقيح
 فصل النهي كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول
 الموجودين حساً يرتبطان ارتباطاً حقيقياً فيحصل معنى
 شرعي يكون ملك المشتري اثره في ذلك المعنى هو البيع
 فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول
 مع ذلك الارتباط الشرعي لان البيع هو مجزئ ذلك
 المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما نرى في بعض لان
 لان كونهما اركاناً ينافي ذلك ولا شك ان له عللاً
 اربعاً فالعلة العقلية المتعاقدة والمادية الايجاب
 والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع





وجوده والغایه المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا
عقد موضوع لان البيع والهبة ونحوهما يثبت به ملك المنفعة
لكن غير موضوع له فلهذا قد يصح البيع وكذا في محل لا يكمل
الاتمات بخلاف النكاح ويستفاد بآداب وقبول لفظه
ماض كزوجت وتزوجت او ماض مستقبل كزوجني فقالت
زوجت وان لم يعلم معناه الاتمات هو الارتباط
الشعر المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجني خذ
مفعوله نحو زوجني انكثك او نفسك واعلم ان زوجني
ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكليل ثم قوله زوجت ايجابا
وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فانه
اذا قال يعني هذا الشيء فقالت بعت لا يستفاد البيع الا ان
يقول اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك
لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب البيع وانما النكاح
فحقه ترجع الى الزوج والزوجة والعاقدان كان غيرهما
وهو غير محض وقولها داد وپذیرفت بلا ميم تقدم
وپذیرفت ای اذ قبل المرأة خوشتن را بر منی بگفت

داد

داد در فقالت داد قبل الاخر پذیرفتی فقالت پذیرفت
بجذف الميم يصح النكاح كبيع وشراء ای بقبول
اللبان فزوجني فقالت فزوجت ثم قال للمشرع خذ
فقالت خذ ببيع البيع لا بقولها عندك هو ما زن
وشویم وبيع بلفظ نكاح وتزوج وهبة وتملك
وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة واعارة
وصیة لفظ المختص به وبيع بلفظ نكاح وتزوج
وما وضع لتمليك العين حالاً هذا هو الضابط فلا يصح
بلفظ الاجارة والاعارة لانها لم توضع لتمليك
العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك الغير
لا في الحال فاللفظ الذر وضع لتمليك العين اذا اطلق
ويكون القولية دالة على ان الموضوع له غير واحد
يكون الزوجة حرة يثبت المهر المجازي وهو ملك المنفعة
فان ملك العين سبب ملك المنفعة فيكون اطلاق لفظ
السبب على الترتيب وعند الشافعي رحمه الله لا ينعقد هذه
الالفاظ والاتفاده بلفظ الهبة مختص بالنسيئة

لقوله تعالى خالفته لك ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسك للنساء
 والمجاز لا يخص بحضرة الرسالة وقوله خالفته لك في عدم
 وجوب المهر او اطلاقه من خالفته لك اي لا يحل لاحد
 نكاحهن بشرط سماع كل واحد لفظ الآخر وحضور
 حزين او حرة حزين خلافاً لك في رواية اذ عنده
 لا يصح الا بشهادة الرجال مكلفين مسلمين معيين
 لفظها فلا يصح ان سمعوا متفرقين كما اذا نكح بحضور واحد
 ثم تاب به وحضر آخر فاعاد النكاح به وصح عندنا
 ارحم الدين في قدح وعند ائمة المسلمين وابني الزوجين
 وابني احدى الامهات الآخر لكن لا يظهرهما ان دعي
 القريب اي اذا نكح بحضور ابني الزوج فان دعي
 هو لم يقبل شهادة ابنيه له اما اذا ادعت المرأة تقبل
 شهادتهما وان نكحها عند ابني الزوج ان ادعت لا تقبل
 شهادتهما وان دعي الزوج تقبله كما صح نكاح مسلم
 ذميه عند ذميين ولم يظهرهما ان محمد فان شهادتهما
 الكافر على المسلم لا تقبل وان دعي المسلم تقبله امر

امر اخر ان نكح صغيرة فكل عند فردان حضر ابوها
 صح والآفلا فان الاب اذا كان حاضراً انتقل عبادة
 الوكيل الى الاب فصارت مكان الاب عاقدة والوكيل
 مع ذلك الفرد شاهدان كما بينج بالفتنة عند فرد
 ان حضرت صح والآفلا فصارت مكان البالغة عند
 والاب وذلك الفرد شاهدان وعادة المختصرين
 والوكيل شاهدان حضر موكلة كالولي ان حضرت موكلة
 بالغة وحرم على المرأة اصله وفرعه واخته وبناتها
 اخيه وعمته وخالته وبنات زوجة وطئت وام زوجة
 وان لم توطئ وزوجة اصله وفرعه لفظ المختصر وحرم
 اصله وفرعه وفرع اصله القريب وصليته اصله البعيد
 فالأصل القريب الاب والام وفرعهما الاخوة والاحوات
 وبنات الاخوة والاحوات وان سقطت فيحرم جميع هؤلاء
 والأصل البعيد الاجداد والجدات فيحرم بنات هؤلاء
 الصليته اي العمات والعمات الاب والام اولادهم
 وكذا عمات الاب والام وعمات الجد والجدات لكن بنات

هو لا ان لم تكن صلبية لا حرم كنت العم والعمة و بنت
انحال وانحالة وكل هذه رضاعا هذا يشمل عدة اقسام
كنت الاخت مثلا يشمل البنت الرضاعية للاخت النسبية
والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية كانت
الرضاعية و فرع خريفة ومسوسة وماتته ومنظور
الى خرجها الاصل شهوة واصلاح المسببة شهوة عند البعض
ان يشتهي قلبه ويتلذذ به ففى النساء لا يكون الا بهذا
واما فى الرجال ان ينتشر الله او يزداد الانتشار الصحيح
وما دون تسع سنين ليست بمشتمة وبه يعنى اعلم
ان بنت تسع سنين او اكثر قد تكون مشتمة وقد لا تكون
هذا يختلف بعظم الحجة وصغرها اما قبل ان تبلغ تسع سنين
فالقول على انها ليست بمشتمة واجمع بين الاثنين
نكاحا وعدة ولومس باين ووطى بملك بين وبين
امرأتين ابنتهما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى عبارة مختصة
هذا ويحرم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة ابنتها فرضت
ذكر الم تحل له الاخرى ووطى ملكا وكذا ووطى ملكا ووطى

وطى نكاحا وملك لا نكاحها فان نكحها لا يوطى واحدة
حتى يحرم الاخرى اى يكون المرأة فى نكاح رجل او فى عدة
ولومس طلاق باين يحرم نكاح امرأة ابنتها فرضت ذكر الم
لم تحل له الاخرى وايضا يحرم ووطى هذه المرأة بملك بين
اما ووطى احدهما بملك بين فيحرم ووطى الاخرى نكاحا
وملك بين لكن لا يحرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يوطى
واحدة حتى يحرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال المصنف
فان تزوج اخت امه ووطى لا يوطى واحدة حتى يحرم
احدهما عليه اما بازالة الملك عن كل واحد او بعضها
او بالتزوج وان تزوجها بعقد ونسي الاول فوطى
ولها نصف مهر لان النكاح الاخير بطل غير موجب للمهر
والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطى فيجب نصف
المهر ولا يدرى لمن هو فينصف بينهما وانما قال بعقد حتى
لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحها فلا يجب شئ من المهر
لابين امرأة وبنت زوجها لامنها لان بنت الزوج لو
فرضت ذكر الم كان ابن الزوج فهو حرام وانما المرأة الاخرى

لو فرضت ذكرا لا يحرم عليه تلك المرأة وصح نكاح الكتابية
والصائبة المومنة بنتي المقرة بكتاب لا يبرء كوكب
لا كتاب لها واعلم ان نكاح الصائبة يحل عندنا
لا عندنا ففصل هذا الخلاف بنا على تفسير الصائبة وهو
زعم ان الصائبة من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز
نكاح الصائبة وهي زعما من عبدة الكواكب والكتب
لهم فلو كان كذلك لاجل نكاحها ثم عطف على نكاح الكتابية
قوله ونكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتانية
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بنا على ان التخصيص بوصف حجب
نفى الحكم عما عداه عنده لا عندنا فقوله تعالى من قيتكم المومنان
ينفي جواز نكاح الكتابية عنده ولو مع طول حرة المراد
بطول الحرة الفدرة على نكاحها بان يكون له حرة واحدة ونفقة
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بنا على ان التعليق بالشروط حجب
العدم عند عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
على انه لو كان له طول الحرة لم يحرم نكاح الامة اما عندنا فهو
سالك عن هذا الحكم ويبقى الحكم على تقدير الطول على اهل الكتاب

الاصل وكذا في الامة الكتابية واحرة على الامة ورب
من حر الزوايا فقط وللعبه نصفها وجعل من زنى ولاوطا
حتى تضع حملها وموطوءة سيد ما اوزان اي يجوز نكاح
امة وطنها سيد ما ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا النكاح
من وطنها رجل بالزنى ولا يجب على الزوج الاستبراء ومن
ضمت الى حرمة اي تزوج امرأتين بعقد واحد وهذا
محرم عليه صح نكاح الاخرى لان نكاح امته وسيدته المحرم
والوثنية وخمسة في عدة رابعة بهذا الخبر وآما للعبد فلا يجوز
الثلثة في عدة الثانية وامته على حرة او في عدة واحدة
من سبي وحامل ثبت نسب حملها ولو كانت هي ام ولد لمثل
من سيد ما اي تزوج مسبية حاملة لا يجوز النكاح لان حملها
ثابت النسب انا اوردنا بالذكر وان كانت داخله فقول
وحامل ثبت نسب حملها لانه قد ثبت ان ولدها ثابت النسب
فلا يلزم حكم نكاحها فوردنا بالذكر وقوله ولو هي ام ولد وانما
قال ذلك ومثل هذا الكلام يستعمل في مقام يحتاج الى الجلالة
لان احوال التي ثبت نسب حملها انا منكرة او مستنكرة

فالتكوة هي الفرائض القوي فليدفع نوبهم اختصاص هذا الحكم
 بالفرائض القوي قال بطل نكاح حاصل ثبت نسب لها وان كان
 الفرائض غير قوي وايضا قد ذكر ان نكاح موطوء السيد صحيح
 المعتر او هم صحة نكاح الحامل في السيد فاما موطوء السيد فقال
 بطل نكاح حاصل ثبت نسب لها وان كانت هذه هي موطوءة
 السيد في هذا المعنى فوجب صحة النكاح مع ذلك بطل نكاحها
 باعتبار ثبوت نسب لها ونكاح المتعة والموت صورة المتعة
 ان يقول الرجل لا واة المتعة بك كرامة بكذا في المال وصوت
 الموت ان يقول تزوجتك بكذا الى هذا **باب الثاني الكفو**
 نكاح حرة مكلفة ولو من غير كفو بلاول ولا اعتراض بها
 اي للولي من الاعتراض في غير الكفو وروى الحسن بن زهير عن
 حنيفة رحمه الله عدم حوان اي الكفا من غير كفو وعليه قوي
 قضى خان رحمه الله اعلم ان الحق العلة البانة اذا زوجت بها
 فنفذ حنيفة رحمه الله والى كفو رحمه الله يعقد وفي رواية عن جابر
 لا يعقد الابوي وعند محمد رحمه الله يعقد موقوف على اجازة الزوج
 وعند مالك بن النعمي رحمه الله لا يعقد بعبارة النكاح وامامنا

واما مسألة الكفو ففي ظاهر الرواية النكاح من غير كفو يعقد
 لكن للولي الاعتراض ان شافى وان شافى وان شافى وفي رواية
 احسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يعقد ولا يجبر ولي بالغة
 ولو بكرا اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون
 البالغة وعندنا في ثبوتها على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة
 تجبر اتفاقا لا الثيب البالغة اتفاقا والبكر البالغة لا تجبر
 عندنا وتجبر عنده والثيب الصغيرة تجبر عندنا لا تجبر عندها
 كل ولي فله ولاية الاجبار وعندنا ان معنى رحمه الله الولاية الجبر
 ليس الا الاب والجد وصمتهما وضحكهما وبكاؤهما بلا صوت
 اذن ومعهم رد حين استبدانه او بعد بلوغ الخبر بشرط تسمية
 الزوج لا الحمد فيها هو الصحيح التسمية صحتها راجع الى البكر البالغة فاذا
 استأذنها الولي فكفت كان رضا واذا بلغ اليها خبر
 نكاحها فكفت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج حتى لو
 لم يذكر الزوج فكوتها لا يكون رضا ولا بشرط ذكر المهر ولو
 استأذن غيره او غير ولي اذن رضا ما بقول مالك
 اي لو استأذنها الاجتبي او ولي بعيد فارضا لا يكون الا بقول

تقيس هو طول كثرتها في
 أهلها بعد ذلك حتى خرجت
 من عدد الأبيار ذكر

طاف في الثيب والرائل بكارتها بوشية او حيش او حراصة
 او تقيس ان زنا بكارها اي لها حكم البكر في ان سكوتها وقولها
 ردت اولى من قوله سكنت اي قال الزوج للبكر البغية
 فبطل النكاح فسكت وقالت ردت فاقول قولها
 وتقبل غيبة على سكوتها ولا تخلف هي ان لم يقيم البينة هذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله بناء على انه لا يكلف في النكاح وللولى
 النكاح الصغير والصغيرة وتوثيقا هذا اخر ارض عن قول
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم ان زوجها الاب او الجد لم يرد في غيرها
 ففسخ الصغير حين يلقا او علم بالنكاح بعده اي اذا كانا
 على ملين بالنكاح فلها الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا على ملين
 فلها الفسخ حين علم بالبلوغ وفيه خلاف ان فسخه فان
 تزويجه غير الاب والجد قبل البلوغ لا يقع عنده لما ذكر ان الولي
 المجهل ليس الا بالاب والجد وسكوت البكر رضا بها اي عند
 البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ ولا يثبت خياريها الى
 المجلس وان جهلت به اي بخيار فان البكر اذا سكنت بعد
 البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم ان لها اختيارا يبطل بها

خيارها فان سكوتها رضا ولا تعذر بالجهل بخلاف
 المعققة اي اذا اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها
 اختيار فان لم تعلم ان لها اختيارا فبطل عذر لانها
 لا تتقوى للتعليم بخلاف احوار فان طلب العلم فريضة
 على كل مسلم ومسلمة فبالنقصير لا تعذر فان قيل كلامنا
 في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكلفة بالتعليم
 قلنا اذا رأتهم الصبر والصبية فاما ان يجب عليهما
 تعلم الامان واحكامه او وجب على ولتهما التعليم
 ولا ينبغي ان يتركا سدى قال عليه السلام خروا صباكم
 بالصلوة اذا بلغوا سيفا واخبر بومهم اذا بلغوا عشرة
 بخلاف المعققة وخيار الغلام والثيب لا يبطل بلا رضا
 صريح او دلالة والصريح ان يقول رضيت والد لا ان
 يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والتمس ايتها الغلام
 وقبول الثيب المهر ولا بقياهما عن المجلس بشرط القضا
 الفسخ من تلج لا من عيقت فان الاول الزام الضرر على الزوج
 بخلاف فسخ المعققة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها

قوله سدر مضمون ليعرف فقه الدال المعققة معسر
 المعسر ومنه قوله تعالى يحسب الانسان ان ترك سدر
 احمر
 من الغلام الثيب والبكر والجارية وفيه شبهة
 الى ان هذا وقتة بغير طلاق فان دخل بها لم
 المهر والا فلا والى ان لا يلحق الفسخ بغير الزوج والى
 لزم القضا على المهر وكذا ان لم يرد في قوله يحتاج الى
 القضا والى ان وقتة المهر لا يملك اليه فانه طلاق
 طاف في الدر تهناني
 قوله بشرط القضا ليعرف من تلج عيقت
 التفريق بالفسخ اشعار بان الوقتة الزمنية يترك
 اختيار من فسخ لا طلاق وانما يصح من الماشي
 ولا طلاق اليها والى المهرت على كون الوقتة
 فسخا شتان لا دلالة لوقت قبل الزوال
 لا يثبت فيه نصف المهر ويثبت الطلاق وانما بعد الزوال
 فيجب المهر الكافي لانه استوفى نصفه بغيره
 موقوف وانما الفسخ لا يطرده الموقوف الثاني
 لو كملها الزوج بعد الفسخ بملكها بطلت بطلت
 آخ طبر

فان اختلف الطلاق عندنا بالنساء فاذا اختلفت
 صار الملك للزوج عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان
 بتطليقتين ويكون الفسخ امتناعا عن هذا فلا يحتاج
 الى قضاء القضي وان مات احدهما قبل التوفيق لم يجز
 اولاد ورثة الآخر لصحة النكاح بينهما والولي العصبه
 المراد العصبه بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط انثى اما
 العصبه كالبنات اذا صارن عصبه بالابن فلا ولاية
 لها على اهلها المجنونه وكذا العصبه مع الغير كالخت مع
 البنت لا ولاية لها على اهلها المجنونه على ترتيب الارث
 ويجب اي قديم اخرجوا وان سفل ثم الال وان علما ثم خرو
 الال القريب كالاف ثم بنوه وان سفلوا ثم خرو الال البعيد
 كالعم ثم بنوه وان سفلوا ثم عمه ثم بنوه ثم عمه ثم بنوه
 الاخر فالأقرب ثم الترتيب بقوة القوايه اي قوايه العيان
 على العكس بشرط حريه وتكليف واسلم في ولد الميسر
 الكافر ثم الام ثم ذوالرحم الاقرب فالأقرب ثم مولى الموالا
 اي من وارث له وولي غيره على انه ان حثي فارتثه عليه ان

بالغير

قوله اي قدم نحو ما بينه وبين الال من كل
 هذا اي يتصور في المعنوه والمجنونه في الفضا
 له جبر

المراد بالاعيان بنو الاعيان هم
 الاخوة لا يباح وبالعكس بنو
 العكس التي هي الاخوة لا يباح
 او مكر

هذا هو الصحيح في النكاح
 فان اختلف الطلاق عندنا بالنساء
 فاذا اختلفت صار الملك للزوج عليها
 بثلاث تطليقات بعد ما كان بتطليقتين
 ويكون الفسخ امتناعا عن هذا فلا يحتاج
 الى قضاء القضي وان مات احدهما قبل
 التوفيق لم يجز اولاد ورثة الآخر لصحة
 النكاح بينهما والولي العصبه المراد
 العصبه بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط
 انثى اما العصبه كالبنات اذا صارن
 عصبه بالابن فلا ولاية لها على اهلها
 المجنونه وكذا العصبه مع الغير كالخت
 مع البنت لا ولاية لها على اهلها
 المجنونه على ترتيب الارث ويجب اي
 قديم اخرجوا وان سفل ثم الال وان
 علما ثم خرو الال القريب كالاف ثم
 بنوه وان سفلوا ثم خرو الال البعيد
 كالعم ثم بنوه وان سفلوا ثم عمه
 ثم بنوه ثم عمه ثم بنوه الاخر فالأقرب
 ثم الترتيب بقوة القوايه اي قوايه العيان
 على العكس بشرط حريه وتكليف واسلم
 في ولد الميسر الكافر ثم الام ثم ذوالرحم
 الاقرب فالأقرب ثم مولى الموالا اي من
 وارث له وولي غيره على انه ان حثي
 فارتثه عليه ان

وان مات ميراثه له ثم قضى في منشوره ذلك اي
 كتب في منشوره ان له ولاية التزويج ولا تعد تزويج
 بغيبه الاخر لم ينظر الكفو اي طب الخبز منه عليه الاكثر ودة
 السفر عند جميع من المتأخرين اعلم ان اللا بعد ولاية التزويج
 عند غيبه الاخر غيبه منقطه وتفسيره يا عند الاكثر ما ذكر
 وقوله لم ينظر اي مدة لم ينظر الكفو اي طب ثم عطف على
 ما لم ينظر قوله ودة السفر عند جميع من المتأخرين وولي
 المجنونه ابنها ولو مع ابها بناء على ما ذكر ان الابن مقدم
 في العصبه على الاب ويعتبر الكفاة في النكاح نسباً فحين
 بعضهم كفوا لبعض والعرب بعضهم كفوا لبعض اي العرب الذين
 لم يكونوا من قریش بعضهم الكفاة بعضهم اعلم ان كل من هو
 من اولاد نصرين كفاة قریش واما اولاد من هو فوق
 النص فلا واما خصل الكفاة في النسب بالعرب لا بالصبيان
 انسابهم وفي العجم اسلاماً فذو ابوين في الاسلام كفوا
 لذو اباء فيه وسلم بنكته غير كفوا لذو اب فيه ولا ذوا فيه
 لذو ابوين فيه وحرية فليس عندنا ومحق كفوا لحرية اي

ولا مطلق أبوه كقول الذات أبو تين حزين وديانة فليس
فأش كقول بنت صالح وأن لم يقين في اختيار الفضل
وعند بعض المشايخ زعمهم الفاسق إذا لم يقين يكون كقول بنت
الرجل الصالح ومالاً فالعاج عن المهر المعجل والنفقة ليس
للفقيرة اتفاقاً للفقيرة لدفع وهم من تزعم أن الفقيرة كقول
للفقيرة وكذا اللعينة بالطريق الأولى لأن العجز عن أداء المهر
والنفقة الواجبين تحقق مع زيادة التبعير والقادر عليهما
كقول ذات أموال عظيمة بالصحيح لأن المال غادر وزاح
فلا يعتبر بعده إلا أن يكون بحيث لا يقدر على أداء الواجب
وهو المهر والنفقة وخوفه في ذلك أو حجام أو كذا أو دباغ
ليس يكفي لوطاً أو برأزاً أو صراف به يعني وأن بحيث
يقبل من مهرها أي من مهر مثلها فلهذا لا اعتراض حريم
أو يفرق ووقف نكاح فضولي وفضولتين على الإجازة
أي يجوز أن يكون من جانب الزوج فضولي ومن جانب المرأة
فضولي فيتوقف على إجازتهما ويتولى طرفي النكاح واحد
ليس بفضولي من جانب أي يتولى واحد الإيجاب والقبول

والقبول ولا يشترط أن يتكلم بهما فإن الواحد إذا كان
وكيلاً منهما فقال زوجته آية كان كافياً وهو على عدة
أما أن يكون أصيلاً وولياً كالم تزوج بنت عمه الصغيرة
أو أصيلاً ووكيلاً كما إذا وكلت رجلاً أن يزوجهها نفراً
من أبي بنين أو وكلاً من أبي بنين أو ولياً من جانب وكلاً
من جانب ولا يجوز أن يكون فضولياً كما إذا كان أصيلاً
وفضولياً أو ولياً من جانب فضولياً من جانب أو وكلاً
جانب فضولياً من جانب أو فضولياً من أبي بنين وصح
نكاح أمه زوجها من آخر بنكاح امرأة لآخره أي وكل
أن يزوجه امرأة فزوج أمه صح والنكاح الأب والجدة
الصغيرة والصغيرة بعين فاحش ومن غير كقول لا غيرهما
أي لو فعل الأب واجدة عند عدم الأب لا يكون للصغيرة الصغيرة
حق الفسخ بعد البلوغ وإن فعل غيرهما فلها أن تفسخ بعد
البلوغ اتفاقاً وهو أن نكاحها للأب واجدة بعين أو غير
كقول مذهب أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها ولا النكاح واحد
من اثنين زوجها المأمور بواحدة للآخر أي أم أو أخ أو

بزوجه امرأة فزوجها امرأتين بعقد واحد لا يصح كالحكم كل واحدة
 منهما اما اذا زوج بعقدين فالاول صحيح ودون الثانية
باب المهر اقله عشرة دراهم هذا عندنا واما عند النكاح
 كل ما يصح ثمن في البيع يصلح مهرا سواء كان عشرة او اقل منها
 وتجب هي ان سمي دونها وان سمي غيره اي غير دون عشرة
 دراهم وهو اما العشرة او ما فوقها فالمهر عند الوطى او موت
 احدهما ونصف بطلاق قبل وطى وخلوة صحت اي خلوة
 الصحيح وسيجي تفسيرنا فان قلت لم لم يكتف بقوله وخلوة صحت
 فانه اذا كان قبل الخلوة كان قبل الوطى قلت لا ثم فانه يمكن
 ان يكون قبل الخلوة الصحيح ولا يكون قبل الوطى بان وطى خلوة
 صحيحة نحو ان وطى مع وجه المانع الشرع كصوم رمضان نحو
 وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفية وجهر او خسران وبهذا لا
 من اخل فهو مهر وبهذا العقد فهو وثوب وبداية لم يبين
 وتعليم القوان وبخدمته الزوج اكلها سنة انما قيد بخلاته
 لو كان كعبد يجب الخدمة وسعي وفي تزويج بنته او اخته
 على تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقدين اي صح

اي صح النكاح في صورة تزويج بنته منه وقوله معاوضة يمكن
 ان يكون تمينا او حالا عن التزوج اي حال كون التزوج تعويضا
 لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا ولزم مهر
 في الجميع عند وطى او موت اكتفى بذكر الوطى ولم يذكر الخلوة لانه
 اراد الوطى حقيقة او دلالة ففي الخلوة دلالة الوطى اقامته
 للداعي مقام المدعو وقوله او موت اي موت الزوج او الزوجة
 وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفية وشي غير مال
 منقوض وبمجهول جنس يجب مهر المثل كحمار او صفة فالوسط او القيمة
 اي صح النكاح بمجهول صفة فيجب الوسط او قيمته ومنته لا تزيد
 على نصفه ولا تنقص عن خمسة اي لا تزيد على نصف المثل وتنقص
 من خمسة دراهم وتعتبر بحاله في الصحيح لقوله تعالى على الموسع
 قدره الآية وعند الكرخ درهم له تعتبر بحالها وهي درع وخمار
 ومخف بطلاق قبل الوطى والخلوة اي في الصور المذكورة وهي
 قوله بلا ذكر مهر ايج وبخدمته الزوج العبد هي اي يجب ان يخدمته
 في النكاح بخدمته الزوج العبد لها ولمفوضة ما فرض لها ان
 او مات والمنعة ان طلقت قبل وطى المفوضة هي التي تحت

كذا انه او ثوب لم يبين جنس المهر او الفوط والكت مثلا
 وفيه شعار كوازا اطلاق الخمس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان
 جنس المهر نفقة او ثوبا وقد يطلق على الجنس كالحمل والامانة
 بطلان الخمس القفاوت في المقصد والاحكام هي بطون النفقة عليها
 نظر الى المصلحة العامة والاشياء واعتدلت فيها في التوبة والاشياء
 وفيه دلالة على ان المهر غير منجز الا بيقظ
 الى اصطلاح النكاح عليه في الكشف
 قهرا

رضا الوسط من النكاح في النكاح
 قيمة الوسط في العقد النكاح



بما ذكره او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيا على مقدار فلهما ذلك
المفروض ان وطئها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الوطئ
وعند ابي يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله طئها نصف المفروض
وما زيد على المهر يجب بسقط بالطلاق قبل الوطئ ومع حطبها عنه
اي عط المرأة عن الزوج ولم يذكر مفعول الحطب ليدل على العموم كما
قوله فلان يعط ويمنع فيدل على حطب كل المهر وبعضه والزيادة في
صورة زاد على المهر وخلوة بلا مانع وطئ حث او شرعا او طبيعا
كمنع الوطئ هذا نظير المانع احسنى وصوم رمضان واجام
لفرض او نقل هذا نظير المانع الشرعي وجب ونفاس هذا نظير
الطبيعي ولا يضر ان يكون المانع الشرعي موجودا فيها تؤكد اي
تؤكد المهر فخلوة مبتدأ وتؤكد خبره واعلم ان المراد بالخلوة
اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عائل في مكان لا يطلع عليهما احد ^{او} يعبر
او لا يطلع عليهما احد للظلمة ويكون الزوج عالما بانها امراته
فخلوة مجبوأين اخصى او صام قضا في الاصح ونذر في رواية
ومع احد الحجة المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضا ونفلا
اي لا يكسر الفلوة صححة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض